

## مَنْ يَنْزِعُ سِلَاحَ مَنْ فِي الْعِرَاقِ؟



المدنيون إلى سلامتهم إلا إذا تمكنت الدولة من إفراغ المدارس من الصواريخ وتم سحب السلاح من العشائر وتم إلزام مقاتلي الحشد الشعبي بعدم استعمال السلاح باعتباره سلاحا شخصيا. ذلك هو الممكن في عراق، نجاته من الهلاك معجزة.

إمرة الدولة. تلك مسألة تبدو اليوم صعبة غير أنني أتذكر أن الدولة في سبعينات القرن العشرين قررت أن تجمع السلاح غير المرخص فلم يستغرق الأمر إلا يوما واحدا. أعتقد أن نزع السلاح في العراق هو موضوع جوهري. لن يطمئن السكان

أما حين تم الإعلان عن ضم المليشيات إلى القوات المسلحة العراقية وأنها صارت تخضع لأوامر القائد الأعلى لتلك القوات فقد صار لزاما على الدولة أن تقوم بنزع السلاح عن الأفراد والجهات التي لا تمت بصلة إلى المليشيات التي قررت أن تكون تحت

ماسة في ظل استمرار خطر التنظيم الإرهابي الذي صار الحديث عن خلاياه النائمة يقض مضجع العراقيين ويمنع الدولة من ضبط السلاح الذي لا يقع تحت سيطرتها بحيث يكون معلوما لديها متى وأين يُستعمل ومن يستعمله.

لاسباب غير معروفة ثلاث سنوات كان الهدف منها دحر التنظيم الإرهابي، لا في الموصل وحدها بل وأيضا في محافظات الغرب الغربي التي جرى احتلالها ببسر.

لقد انتهت المحافظات التي احتلتها تنظيم داعش إلى حطام لا تزال الميليشيات تمنع إعادة إعمار عدد من مدنها أو عودة سكانها إليها، بسبب تحويلها إلى معسكرات ومخازن لإسالتها. غير أن ذلك لم يكن كافيا فتسللت الميليشيات بأسلحتها إلى المدن ذات الكثافة الشعبية، لتحول مدارسها ومبانيها العامة إلى مخازن لأسلحتها.

ولأن الميليشيات هي كيانات عقائدية غير منضبطة بسبب أن الجهة التي تشرف عليها وهي الحرس الثوري الإيراني لا ترى ضرورة في انضباطها على المستوى الوطني العراقي فقد صار السلاح متاحا للاستعمال الشخصي. لقد شهدت مدن الجنوب معارك بين عشائر استعمل فيها سلاح ثقيل ما كان طريق الدولة، أو عن طريق جهة هي أقوى من الدولة وكانت تلك الجهة هي الحشد الشعبي.

لم يكن هناك ما يمنع إقامة سوق خفية وعلنية للسلاح. وهي سوق صارت بضائعها رائجة منذ الاحتلال الأميركي عام 2003 غير أنها صارت أكثر رواجاً بعد أن نزعت ميليشيات الحشد الشعبي السلاح الحديث من الجيش العراقي. وهو ما جعل الحيازة على السلاح بكل أنواعه ممكنة، بحجة الدفاع عن الطائفة والحفاظ على المذهب في مواجهة الهجمة التكفيرية التي يشنها تنظيم داعش الإرهابي.

في كل المراحل التي أعقبت ظهور داعش واحتلال الموصل وتأسيس الحشد الشعبي كانت الدولة عاجزة عن استعادة سلاح جيشها من الميليشيات التي كانت تفرض وجودها انطلاقاً من كونها قوة ضاربة لا تزال الحاجة إليها



فاروق يوسف  
كاتب عراقي

عام 2014 حين أشيع أن الجيش العراقي هُزم في نينوى واحتل تنظيم داعش الموصل وهي مسألة لا تزال مبهمه، استولى التنظيم الإرهابي على أسلحة أميركية حديثة كانت القوات المسلحة العراقية قد استلمتها لتوها وهي ذات قيمة مادية عالية. لم تُصدَم الولايات المتحدة بما حدث ولم توجه اللوم إلى حكومة نوري المالكي التي تحوم حولها الشبهات في أنها أصدرت الأوامر بالانسحاب.

في كل المراحل التي أعقبت ظهور داعش واحتلال الموصل وتأسيس الحشد الشعبي كانت الدولة عاجزة عن استعادة سلاح جيشها من الميليشيات التي كانت تفرض وجودها انطلاقاً من كونها قوة ضاربة لا تزال الحاجة إليها ماسة

نزع تنظيم داعش يومها السلاح من الجيش العراقي. أما حين أعلن عن تأسيس الحشد الشعبي وهو عبارة عن تجميع فصيلات ميليشيات شعبية كانت موجودة أصلاً على الأرض بدين معظمها بالولاء لإيران وكانت مسلحة فقد جرى فتح مخازن سلاح الجيش العراقي لها وكله سلاح أميركي لتساهم في معركة جرى تاجيلها

## العلاقة الفرنسية - الألمانية على محك الموقف من اندفاع أردوغان

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

باريس وبرلين في الكثير من المسائل. وقد برز ذلك في قمة جمعت ميركل وماكرون في المقر الصيفي الأخير في جنوب فرنسا، الخميس 20 أغسطس، إذ جرى التأكيد على العمل بخطة الإنقاذ الأوروبية وتطوير التعاون التكنولوجي والصناعي والرقمي كي تستطيع أوروبا تعزيز موقعها التنافسي، وكذلك كانت هناك تفاهات حول التصدي لجائحة كورونا، وبرزت وحدة في المواقف تجاه الملفين اللبناني واليمني وإزاء الوضعين في روسيا وبيلاروسيا.

وحده الموقف من تركيا كان العائق أمام الانسجام التام الفرنسي - الألماني، وهذا كان متوقعا، نظرا للتناقض بشأن المبارزة التركية - اليونانية، خاصة أن باريس وبرلين بدتا وكأنهما قدما إجابات متضاربة على ذلك الأسبوع الماضي، بينما اختار الفرنسيون استعراض القوة العسكرية، وشدد الألمان على "الحوار" مع رجب طيب أردوغان، لكن في "الافور بيرغسون" (المقر الصيفي للرئيس الفرنسي) أوضح ماكرون وميركل أنهما يشتركان في أهداف مشتركة وأن أفعالهما كانت "متكاملة". ذكر ماكرون أنه باسم التضامن الكامل مع اليونان وقبرص عززت فرنسا مؤقتا وجودها العسكري في المنطقة. وأضاف أنه في الوقت الذي رحب فيه بالوساطة التي أطلقتها ألمانيا مع تركيا، يجب النظر إلى الأمور من جديد عند قيام أنقرة باستفزات أو ارتكاب تجاوزات. تمخضت القمة الصيفية السريعة عن "نوع من التقسيم الجيوسياسي للعمل" حسب مصدر في بروكسيل حيث أن باريس تدافع عن "السيادة" الأوروبية من خلال وضع خط أحمر عسكري بينما تقوم برلين بالدفاع عن "الاستقرار" من خلال الحفاظ على الحوار مع أنقرة.

إنها إذن العلاقة الفرنسية - الألمانية التي تتمتع من الالتفاف على الموقف الواجب اتخاذه في شرق المتوسط لأن التداخل بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد والتاريخ لا يسمح لبرلين وباريس باهتراز عميق للصلة بينهما بالرغم من أهمية أنقرة وأثينا في حساباتهما.

مع الرئيس أردوغان، تعاملت ألمانيا على نفس المستوى بين اليونانيين وحلفائهم الفرنسيين، من ناحية، والأتراك من ناحية أخرى عبر دعوتها كافة الأطراف إلى "تجنب التصعيد". ودفع ذلك بعض الأوساط الفرنسية للتساؤل عن العلاقة الخاصة التي تربط ألمانيا بفرنسا ولماذا لا تسري على هذا الوضع، لأنه حسب هذه الأوساط "كان من المفترض أن تمنح المستشارية أنجيلا ميركل دعمها الكامل لباريس ضد عدوانية تركيا وتوسعها".

بيد أن فريق ماكرون كان ينظر للأمور من زاوية براغماتية ولا يريد أن يتأثر التقارب الفرنسي - الألماني بهذا التباين كما يراه وينظر إليه معارضوه على أنه تأكيد على خلل، يمكن أن يؤدي إلى طلاق داخل الثنائي الفرنسي - الألماني، لأن برلين تولى الأولوية لمصالحها الخاصة غير أبهة بالبعد الأوروبي ودورها القيادي. إلا أن الإلحاح يعتبر أن إقدام ميركل قبل تقاعدها على الدفع باتجاه خطة اقتصادية أوروبية طموحة لمعالجة تداعيات كورونا (780 مليار يورو) يعتبر تنويجا لوحدة الرؤى بين

سياسة توسعية ومزعزعة للاستقرار، أصبح احتواء الاندفاع التركية الحالية بندا حاضرا في المشاورات بين الدول الغربية وبينها وبين الدول المعنية بامن المتوسط واستقراره.

العلاقة الفرنسية - الألمانية  
تمكنت من الالتفاف على  
الموقف الواجب اتخاذه في شرق  
المتوسط، لأن التداخل بين  
الجغرافيا السياسية والاقتصاد  
والتاريخ لا يسمح باهتراز الصلة  
بين باريس وبرلين، بالرغم من  
أهمية أنقرة وأثينا في حساباتهما

وكشفت التوترات الحالية في شرق البحر المتوسط عن هزة عميقة انتابت الثنائي الفرنسي - الألماني. إذ أن باريس كانت في صراع كامل في مواجهة ذلك شددت مصادر في باريس على أن "فرنسا قوة متوسطة"، وتمازس دورها الطبيعي ضمن التزاماتها داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق انتقد الرئيس الفرنسي سياسات نظيره التركي في المنطقة، محذرا من أطماعه التوسعية التي "باتت تهدد أمن واستقرار أوروبا" لأنها "سياسة توسعية تمزج بين المبادئ القومية والإسلامية ولا تتفق والمصالح الأوروبية".

تركز فرنسا على وجوب تصدي أوروبا للمقاربة الأروغانية في المتوسط ولنهج التركي، ولذا كشف ماكرون عن رفضه أساليب "الدبلوماسية الضعيفة" وأن يكون التضامن الأوروبي مع اليونان وقبرص فعلا وله معنى.

واتى هذا التصعيد من ماكرون بعد قيام وزير خارجيته في وقت سابق بدعوة الاتحاد الأوروبي للدفاع بحزم عن "مصالحه الخاصة أمام التغول التركي"، حيث أن التحركات التركية في المتوسط والاتفاقيات المبرمة بين حكومة الوفاق وأنقرة تحول لتركيا المس مباشرة بالمصالح الأوروبية. هكذا مع هذا الموقف الفرنسي المتقدم في اتهام ماكرون أردوغان بانتهاج

في مواجهة ذلك شددت مصادر في باريس على أن "فرنسا قوة متوسطة"، وتمازس دورها الطبيعي ضمن التزاماتها داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق انتقد الرئيس الفرنسي سياسات نظيره التركي في المنطقة، محذرا من أطماعه التوسعية التي "باتت تهدد أمن واستقرار أوروبا" لأنها "سياسة توسعية تمزج بين المبادئ القومية والإسلامية ولا تتفق والمصالح الأوروبية".

تركز فرنسا على وجوب تصدي أوروبا للمقاربة الأروغانية في المتوسط ولنهج التركي، ولذا كشف ماكرون عن رفضه أساليب "الدبلوماسية الضعيفة" وأن يكون التضامن الأوروبي مع اليونان وقبرص فعلا وله معنى.

واتى هذا التصعيد من ماكرون بعد قيام وزير خارجيته في وقت سابق بدعوة الاتحاد الأوروبي للدفاع بحزم عن "مصالحه الخاصة أمام التغول التركي"، حيث أن التحركات التركية في المتوسط والاتفاقيات المبرمة بين حكومة الوفاق وأنقرة تحول لتركيا المس مباشرة بالمصالح الأوروبية.

هكذا مع هذا الموقف الفرنسي المتقدم في اتهام ماكرون أردوغان بانتهاج

د. حطار أبو دياب  
أستاذ العلوم السياسية، المركز  
الوطني للدراسات والبحوث - باريس

يتصاعد التوتر في شرق المتوسط الذي يتحول لأبرز مسارح الصراع الإقليمي - الدولي حول الطاقة والنفوذ. وتنعكس المبارزة التركية - اليونانية على أمن ودور أوروبا، وتمس تداعياتها الثنائي الفرنسي - الألماني الذي لعب تاريخيا دور المحرك للمجموعة الأوروبية ثم للاتحاد الأوروبي. ومن دون شك، تمثل اندفاع أردوغان في التمدد المتوسطي تحديا جيوسياسيا رئيسيا لأوروبا وبشكل خاص إزاء العلاقة الفرنسية - الألمانية المتناغمة والمتكاملة على أكثر من صعيد باستثناء بعض الإشكالات وأبرزها الموقف من تركيا الذي سيحتم الاختبار لمخانة الصلة الألمانية - الفرنسية، ولقدرتها على التوصل لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في حقبة ارتباك النظام الدولي.

شهدت الأشهر الأخيرة تدهورا مطردا للعلاقات بين تركيا وغالبية الألعين المتوسطيين بما فيهم قوى أوروبية، بعدما أخذت أنقرة تنصرف في الأشهر الأخيرة، في وقت كقوة إقليمية شرق البحر المتوسط، وكقوة متدخلة في ليبيا. وبرهنت أنها غير مكترفة بدعوات لعدم استمرار التنقيب عن الطاقة في مناطق متنازع عليها لأنها ترفض اعتبار ذلك من الانتهاكات نتيجة عدم توقيعها "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" التي جرى إقرارها في العام 1982 ودخلت حيز التنفيذ بداية التسعينات. ونتيجة اعتماد نظرية "الوطن الأزرق" لتبرير التمدد ورفض اتفاقيات تحديد الحدود البحرية بين دول الجوار خاصة بين مصر واليونان، وبين قبرص وجيرانها، رفع أردوغان من وتيرة مواقفه ضد من يعترضه وأسماهم "قراصنة"، في الوقت الذي أعلن الرئيس التركي عن مواصلة التنقيب مع تصعيد ضد اليونان وفرنسا. ووصل الأمر بانقرة لاتهم فرنسا بممارسة دور "بلطجي" في شرق المتوسط، وأرقت ذلك بتوجيه تحذير شديد اللهجة لليونان، وذلك غداة نشر باريس طائرتين عسكريتين وسفینتين حربيتين في شرق المتوسط دعما لأثينا.

